الأساس القانوني للمسؤولية الدولية:

اختلف الفقه الدولي في تحديد الأساس القانوني الذي تقوم عليه المسؤولية الدولية، حيث كان الاتجاه التقليدي يرى أن أساس المسؤولية الدولية هو الخطأ الذي ترتكبه الدولة، متسبباً في ضرر لدولة أخرى، وبعد ذلك تم التخلي عن فكرة الخطأ واستبدلت بفكرة الفعل غير المشروع كأساس لقيام المسؤولية الدولية، أما الاتجاه الحديث فقد ذهب إلى تأسيس المسؤولية الدولية على فكرة المخاطر.

أولاً: نظرية الخطأ

وفقاً لهذه النظرية لا تقوم المسؤولية الدولية إلا إذا ارتكبت الدولة فعلاً خاطئاً يضر بغيرها من الدول، كالسهو أو الإهمال، وقد ظهرت هذه النظرية في أوربا خلال القرون الوسطى حيث كانت فكرة المسؤولية الجماعية سائدة آنذاك، ويمثل الجماعة الأمير أو الملك فهو المسؤول عن أفعال الأفراد، فإذا ارتكب أحد الأفراد عملاً غير مشروع أضر بمصالح دولة أخرى، يعد الأمير قد ارتكب خطأ تقوم بسببه المسؤولية الدولية، فقد كان هناك تداخل بين شخصية الأمير وشخصية الدولة في تلك الفترة.

عارض بعض الفقهاء نظرية الخطأ واستندوا للأسباب التالية:

- **فكرة الخطأ تقوم على عناصر نفسية لا تتوافر إلا في الشخص الطبيعي ولا يمكن توافرها في الدولة كشخص اعتباري**
- **من الصعب إثبات توافر عنصر الخطأ قضائياً**
- **نشأت هذه النظرية في القانون الداخلي وتصلح للتطبيق فيه أكثر من القانون الدولي.**

ثانياً: نظرية الفعل غير المشروع

تقضي هذه النظرية بأن المسؤولية الدولية تقوم بمجرد ارتكاب الفعل غير المشروع، أي مخالفة الالتزام الدولي، وقد سادت هذه النظرية في الفقه والقضاء الدوليين، وقد أيدت لجنة

القانون الدولي هذه النظرية، وقد يكون الفعل غير المشروع في شكل عمل أو امتناع عن عمل وتؤدي مخالفة الالتزام الدولي إلى نشوء التزام دولي جديد هو التزام بالتعويض.

ويلاحظ أن الفقه لم يشترط درجة عدم المشروعية التي ترتب المسؤولية الدولية، فأي انتهاك لالتزام دولي ينشئ المسؤولية الدولية، لكن لجنة القانون الدولي أكدت أن هناك تدرجاً في عدم مشروعية الفعل المنشئ للمسؤولية الدولية، فالانتهاك البسيط الذي يضر بدولة واحدة يرتب مسؤولية دولية مدنية، أما الانتهاك الخطير الذي يشكل جريمة دولية فيضر بمصالح المجتمع الدولي ككل، وتترتب عنه مسؤولية دولية جنائية.

شروط الفعل غير المشروع:

حتى يعد الفعل غير مشروع دولياً ينبغي توافر ثلاثة عناصر أساسية:

- **أن يشكل انتهاكاً لالتزام دولي نافذ في حق الدولة أو غيرها من أشخاص القانون الدولي**
- **إمكانية إسناد هذا الانتهاك إلى شخص من أشخاص القانون الدولي**
- **أن يرتب أضراراً لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي.**

صور الفعل غير المشروع:

يشكل انتهاك الالتزام الدولي عملاً غير مشروع أياً كان مصدر هذا الالتزام، اتفاقية دولية أو عرف دولي أو مبدأ من المبادئ العامة للقانون.

مخالفة الالتزام الاتفاقي: تعد الاتفاقيات الدولية المصدر الأساسي للالتزامات الدولية، فهي الوسيلة المثلى لتنظيم العلاقات الدولية، ذلك أنها تعبير صريح عن إرادة الدول، فالمعاهدة الدولية هي اتفاق كتابي بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي لإحداث آثار قانونية، وللمعاهدة قوة ملزمة لأطرافها تطبيقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فينبغي للأطراف أن يقوموا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامها، وعند الإخلال بالالتزامات المترتبة عن الاتفاقية الدولية تترتب المسؤولية الدولية فهذا الإخلال يعد عملاً غير مشروع.

مخالفة الالتزام العرفي: العرف هو تكرار أشخاص القانون الدولي لسلوك معين يتمثل في عمل أو امتناع، لمدة زمنية طويلة حتى يستقر لديهم الشعور تجاهه بالإلزام، ومخالفة هذا السلوك تعد انتهاكاً دولياً يرتب المسؤولية الدولية، فالعرف الدولي قواعد قانونية غير مكتوبة لكنها تحظى بقبول عالمي، ما يجعل مخالفتها تشكل عملاً غير مشروع دولياً، وللعرف دور كبير في إنشاء قواعد القانون الدولي، فالكثير من أحكام الاتفاقيات الدولية كانت في أصلها عبارة عن أعراف دولية ثم تم تقنينها، وللعرف الدولي عنصرين أساسيين، عنصر مادي يتمثل في تكرار السلوك، وعنصر معنوي يتمثل في الشعور بإلزامية هذا السلوك.

مخالفة المبادئ العامة للقانون: هي المبادئ التي نشأت في ظل النظم القانونية الداخلية للحضارات الإنسانية الكبرى في العالم، ثم انتقلت إلى مجال العلاقات الدولية، واكتسبت صفة المصدر المستقل في القانون الدولي بفضل العمل الدولي وتطبيق المحاكم الدولية لها، وبما أن هذه المبادئ تشترك فيها مختلف الأنظمة القانونية للدول، وهي مستمدة من فكرة العدالة فهي تصلح للتطبيق في العلاقات الدولية، ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ المساواة بين الخصوم أمام القضاء، مبدأ عدم التعسف في استخدام الحق، مبدأ العقد شريعة المتعاقدين...